

شروط المرجعية

غرض الاستشارة:	إعداد دراسة شاملة حول الحقوق الإنجابية في مصر
نطاق العمل (وصف الخدمات أو الأنشطة أو المخرجات)	<p>تشكل الحقوق الإنجابية جانبًا أساسيًا من حقوق الإنسان، وتشمل حق الأفراد في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن صحتهم الإنجابية، بما في ذلك الحق في الحصول على خدمات الصحة الإنجابية الآمنة وبأسعار معقولة. وفي مصر، ترتبط الحقوق الإنجابية ارتباطًا وثيقًا بقضايا أوسع نطاقًا تتعلق بالمساواة بين الجنسين، والتنمية السكانية، وحقوق الإنسان.</p> <p>لقد قطعت مصر خطوات كبيرة في تعزيز الحقوق الإنجابية من خلال استراتيجيات والتزامات وطنية مختلفة. ويؤكد الدستور المصري لعام 2014 على حماية هذه الحقوق في عدة مواد رئيسية. وتضمن المادة 18 الحق في الصحة وتلزم الدولة بتوفير خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك خدمات الصحة الإنجابية، لجميع المواطنين. بالإضافة إلى ذلك، تؤكد المادتان 11 و53 على التزام الدولة بحماية المرأة من جميع أشكال العنف وضمان قدرة المرأة على الموازنة بين مسؤوليات الأسرة ومتطلبات العمل.</p> <p>لا تركز الاستراتيجية الوطنية للسكان والتنمية (2023-2030) على تحقيق الأهداف الكمية فحسب، بل إنها تهدف في المقام الأول إلى تعزيز رفاهية وتنمية المواطنين المصريين. وتؤكد على السياسات التكميلية التي تعالج الاحتياجات الفردية، وترتبط بالنظم الاجتماعية والاقتصادية بما يحتاجه الناس للازدهار. وتدرك هذه الاستراتيجية الدور المحوري لحقوق الإنجاب في تحقيق أهداف التنمية الأوسع وتحسين نوعية الحياة الشاملة لجميع المواطنين.</p> <p>بالإضافة إلى ذلك، تتضمن الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (2021-2026)، التي أطلقتها الحكومة المصرية، تركيزًا خاصًا على حقوق المرأة والصحة الإنجابية. تتماشى هذه الاستراتيجية مع التزام مصر بتعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الصحة، كما هو موضح في الدستور المصري. تهدف الاستراتيجية أيضًا إلى معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتحسين صحة الأم، وضمان الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية لجميع النساء، وخاصة أولئك في المجتمعات المهمشة والمحرومة.</p> <p>وقعت مصر على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تحترم حقوق الإنجاب باعتبارها جزءًا من حقوق الإنسان، ومن هذه الاتفاقيات:</p> <ul style="list-style-type: none">- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو): التزمت مصر بالقضاء على التمييز ضد المرأة بجميع أشكاله، بما في ذلك ضمان الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية وحماية حقوق المرأة في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن صحتها الإنجابية.- برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية: أيدت مصر جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي يؤكد على أهمية الحقوق الإنجابية، والمساواة بين الجنسين والوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية باعتبارها مكونات أساسية للتنمية المستدامة.- أهداف التنمية المستدامة: تلتزم مصر بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف الثالث (الصحة الجيدة والرفاهية) والهدف الخامس (المساواة بين الجنسين)، وكلاهما يسلط الضوء على أهمية الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية. <p>إن الحقوق الإنجابية متجذرة في معايير حقوق الإنسان المعترف بها عالميًا، بما في ذلك الحق في الصحة، والحق في الحياة، والحق في عدم التمييز. وتؤكد العديد من المعاهدات والإعلانات الدولية لحقوق الإنسان على هذه الحقوق، والتي تلتزم مصر باحترامها.</p>

وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته مصر، لا تزال العديد من التحديات تعوق تحقيق الحقوق الإنجابية بشكل كامل في مصر. ولا تزال الثغرات في القوانين والقرارات القائمة تشكل عقبة رئيسية حيث لا تتوافق بعض التشريعات والممارسات بشكل كامل مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان أو لا تحمي الحقوق الإنجابية بشكل كاف. على سبيل المثال، في حين قد توجد قوانين لتعزيز الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية، فإن إنفاذها غالباً ما يكون غير متسق.

كما أن الممارسات الخاطئة تزيد من تفاقم هذه التحديات. فحالات التحيز والإهمال والافتقار إلى المساواة بين بعض مقدمي الرعاية الصحية يمكن أن تؤدي إلى رعاية دون المستوى المطلوب وخاصة بالنسبة للنساء في المجتمعات المهمشة والمحرومة. ويمكن أن تشمل هذه الممارسات الخاطئة تقديم المشورة غير الكافية بشأن خيارات تنظيم الأسرة، والممارسات القسرية، والفشل في الامتثال لمعايير تقديم الخدمة بما في ذلك احترام حقوق المرضى في السرية والاستقلالية.

وتلعب المعايير الثقافية والاجتماعية أيضاً دوراً كبيراً في تشكيل المواقف تجاه الصحة الإنجابية، الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى الوصمة والتمييز ضد الأفراد الذين يسعون إلى الحصول على خدمات الصحة الإنجابية. ويتجلى هذا بشكل خاص في المناطق الريفية والمحافظة، حيث قد تثبط المعتقدات والمفاهيم الخاطئة التقليدية استخدام وسائل منع الحمل أو تحد من قدرة المرأة على اتخاذ القرار بشأن صحتها الإنجابية.

وعلاوة على ذلك، لا تزال الفوارق الجغرافية في الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية الجيدة قائمة حيث تفتقر المناطق الريفية والناحية في كثير من الأحيان إلى البنية الأساسية والإمدادات و/أو الموظفين المدربين اللازمين لتوفير الرعاية الشاملة. ويتفاقم هذا التفاوت بسبب الحواجز الاقتصادية التي تمنع الأفراد من الوصول إلى الخدمات التي يحتاجون إليها.

وتمثل الاستراتيجيات الحديثة، مثل الاستراتيجية الوطنية للسكان والتنمية والاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، خطوات مهمة نحو معالجة هذه التحديات. ومع ذلك، هناك حاجة إلى بذل جهود مستمرة لضمان تنفيذ هذه الاستراتيجيات بشكل فعال ودمج الحقوق الإنجابية بشكل كامل في السياسات والبرامج الوطنية.

الغرض من هذه الاستشارة هو إجراء دراسة شاملة حول الحقوق الإنجابية في مصر. تهدف الدراسة إلى تقديم تحليل متعمق للحالة الحالية للحقوق الإنجابية، بما في ذلك الجوانب القانونية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية والمعلومات. سيتم استخدام النتائج لإعلام توصيات السياسات واستراتيجيات المناصرة لتعزيز حماية وتعزيز الحقوق الإنجابية في مصر. ستركز هذه الاستشارة على الأهداف الرئيسية التالية:

- تقييم الإطار القانوني الحالي (الجانب القانوني): تحليل القوانين واللوائح الحالية وكذلك المراسيم والقرارات على مستوى العمل المتعلقة بالحقوق الإنجابية في مصر، وتحديد أي ثغرات أو تناقضات قد تعيق التحقيق الكامل لهذه الحقوق.
- تقييم إمكانية الوصول إلى الخدمات والمعلومات (جانب الأنظمة والخدمات) في أنظمة تقديم الخدمات العامة وغير العامة: تقييم مدى توفر خدمات الصحة الإنجابية وإمكانية الوصول إليها وبأسعار معقولة وجودتها في مختلف المناطق والسكان في مصر، مع التركيز على الفئات المهمشة والضعيفة. وسيشمل هذا أيضاً تحليل الممارسات الميدانية التي تعيق إمكانية الوصول إلى هذه الخدمات الأساسية.
- دراسة العوامل الاجتماعية والثقافية: تحليل المعايير الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على الحقوق الإنجابية، بما في ذلك المواقف تجاه تنظيم الأسرة، ووسائل منع الحمل، والوصول إلى خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية.
- تقديم التوصيات القانونية والسياسية والبرامجية: بناءً على النتائج، قم بتطوير توصيات قانونية وسياسية وبرامجية قابلة للتنفيذ لتعزيز وحماية الحقوق الإنجابية في مصر، بما يتماشى مع الالتزامات الوطنية والدولية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وستؤدي الاستشارة إلى إعداد تقرير مفصل سيكون بمثابة وثيقة أساسية للجهود الجارية والمستقبلية لتعزيز الحقوق الإنجابية في البلاد.

وفي تنفيذ هذه المهمة، يتعين على المستشارين القيام بالمهام التالية، بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة المعنيين:

مراجعة الأدبيات والتحليل السياقي

- إجراء مراجعة شاملة للأدبيات والتقارير والدراسات الموجودة المتعلقة بالحقوق الإنجابية في مصر
- تحليل السياق القانوني والاجتماعي والثقافي لتوفير خلفية شاملة للدراسة -

استشارات أصحاب المصلحة وآراء الخبراء

- التواصل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الوكالات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ومقدمي الرعاية الصحية، والشركاء الدوليين، لجمع الأفكار والوجهات النظر حول الحقوق الإنجابية
- تسهيل المقابلات ومجموعات التركيز وورش العمل مع خبراء الميدان، حسب الضرورة لضمان عملية تشاور واسعة وشاملة

التحليل القانوني والسياسي

- مراجعة وتحليل القوانين واللوائح والمراسيم ووثائق السياسات ذات الصلة بالحقوق الإنجابية
- تحديد الثغرات والتناقضات ومجالات التحسين في الإطار القانوني والسياسي

تحليل البيانات وتفسيرها

- تحليل البيانات التي تم جمعها لتحديد التحديات والفرص الرئيسية في مجال الحقوق الإنجابية
- قم بتلخيص النتائج إلى توصيات واضحة وقابلة للتنفيذ

تطوير التوصيات

- بناءً على التحليل، قم بتطوير مجموعة من التوصيات السياسية القابلة للتنفيذ والتي تهدف إلى تعزيز الحقوق الإنجابية في مصر
- ضمان أن تكون التوصيات متوافقة مع الالتزامات الوطنية والدولية ومعايير حقوق الإنسان

صياغة التقرير وإنجازه

- إعداد تقرير شامل يوضح نتائج الدراسة وتحليلها وتوصياتها
- التعاون مع أصحاب المصلحة لمراجعة التقرير وإنجازه، مع إدراج التعليقات حسب الحاجة

العرض والنشر

- عرض النتائج والتوصيات على أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك ممثلي الحكومة والمجتمع المدني والشركاء الدوليين
- دعم نشر التقرير من خلال ورش العمل والمؤتمرات والمنصات الأخرى ذات الصلة

المدة و جدول العمل:

أشهر من توقيع العقد3

<p>تفاصيل التقديم والمقترح</p>	<p>من المستحسن أن يقدم فريق أو اتحاد من الاستشاريين مقترحاً شاملاً يغطي الجوانب المختلفة للدراسة، بما في ذلك الجوانب القانونية والأنظمة والخدمات والجوانب الاجتماعية والثقافية. ومع ذلك نرحب أيضًا بالمقترحات الفردية التي تركز على مجالات محددة</p> <p>يجب أن يتضمن الاقتراح عرضاً فنياً ومالياً. ويجب أن يوضح العرض الفني الخبرة السابقة ذات الصلة ويتضمن سيرة ذاتية محدثة. ويجب أن يوفر العرض المالي تفصيلاً للتكاليف، بما في ذلك عدد أيام العمل والسعر اليومي</p> <p>الموعد النهائي لتقديم المقترحات هو أسبوعين من تاريخ الإعلان. لن يتم النظر في أي مقترحات ترد بعد هذا الموعد النهائي. يرجى ملاحظة أن المجلس القومي لحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة للسكان قد يتواصلان مع المستشارين للحصول على تفاصيل إضافية إذا لزم الأمر</p>
<p>تفاصيل المنتجات المطلوبة</p>	<p>وسيكون المستشارون مسؤولين عن تقديم :</p> <p>خطة عمل مفصلة مع جدول زمني واضح يحدد الأنشطة الرئيسية والمعالم والمنتجات النهائية -1 للاستشارة، باللغة الإنجليزية</p> <p>تقرير نهائي وعرض بوربوينت عن حقوق الإنجاب في مصر، باللغة الإنجليزية -2</p>
<p>الترتيبات الإشرافية</p>	<p>وسوف يتعاون المستشارون بشكل وثيق مع كل من المجلس القومي لحقوق الإنسان ونقاط الاتصال التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في هذه المهمة</p>
<p>الخبرات والمؤهلات والكفاءات المطلوبة، بما في ذلك متطلبات اللغة</p>	<ol style="list-style-type: none"> 1. درجة متقدمة: ماجستير أو أعلى في الصحة العامة، أو القانون، أو حقوق الإنسان، أو العلوم الاجتماعية، أو مجال ذي صلة 2. خبرة واسعة: من 7 إلى 10 سنوات في مجال البحث أو تحليل السياسات أو الاستشارات - بشأن حقوق الإنجاب أو المساواة بين الجنسين أو حقوق الإنسان 3. الخبرة الفنية: معرفة عميقة بحقوق الإنجاب، والأطر القانونية في مصر، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، مع مهارات بحثية قوية 4. الكفاءات القوية: مهارات تحليلية وكتابية وتواصلية ممتازة؛ القدرة على إدارة المهام بشكل فعال والعمل في بيئات متنوعة ومتعددة الثقافات 5. الكفاءة اللغوية: إتقان اللغتين العربية والإنجليزية، مع القدرة على إنتاج وثائق عالية الجودة باللغتين